

# تقرير جلسة ماهية المجتمع المدني

## 🚣 مقدمة:

تأتي هذه الجلسة من جلسات برنامج الأربعاء السوري بتاريخ 2/2/ 2020 استكمالاً لمسار الجلسات السابقة لها، والتي تمحورت حول مفهوم المجتمع المدني وماهيته ومضمونه محاولة منا لإيجاد المفردات الكاملة لهذا التعريف وبالتالي التوصل إلى تعداد مبادئه وقيم عمله. لذلك نحاول في كل جلسة من هذه الجلسات تأصيل المفاهيم أكثر وتشارك خطوات العمل البحثي مع المهتمين. الفكرة العامة تنطلق من السؤال: ما هو دور وحجم ومساحة عمل المجتمع المدني في سوريا؟ ما هي مساحة العمل السياسي بشكل عام وكيف يمكن الخروج من ثنائية موالاة/معارضة التي ليست دقيقة في الأساس وفي المعنى الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على اصطفاف مبني على البرامج والأفكار؟

انطلقنا أولاً بفرضية من توصيف البنى الموجودة في المجتمع، فكان لدينا في البلد كتلة ضخمة طابعها العام قومي وهي كتلة السلطة وتحتوي أحزاب الجبهة وجميع المصالح المتجمعة حول السلطة، ولدينا كتلة ثانية لها عمق اجتماعي كبير وهي كتلة اليسار برغم تهلهل هياكله وضعفها، الكتلة الثالثة هي يمين الوسط المحافظ وهي بيئة عامة عابرة للأديان، والكتلة الرابعة غير الواضحة وهي كتلة ليبرالية. أي لدينا أربع تنويعات أساسية أضفنا إليها تنويعين هما المجتمع الأهلي المعروف والمجتمع المدني الناشئ، ونتساءل اذا كانت هذه الكتلة قادرة على النهوض والسير بمفردها.

سمينا كتلة السلطة وكل الكتل المحيطة بها اصطلاحاً "الثقب الأسود" لأنها تجذب نتيجة تمركز المصالح معها كل القوى الناشئة نحوها لتشكل كتلة متماسكة وقوية، بينما وجدنا بالمقابل ما سميناه "نصف كتلة" تضم المجتمعات المدني والأهلي واليسار بكل متغيراته، وهذا النصف كتلة لديه تحديات أساسية أولها المحافظة على هويته، وثانيها عدم الانجذاب إلى الثقب الأسود. وللمحافظة على هذه الهوية نحتاج إلى توضيح ماهيتها وفكر ها ومساحة عملها وبرامجها وهذا تحدي إضافي مهم، ويساهم في توضيحه محاربة الانجذاب بطريقة لا تلغى العمل التشاركي مع السلطة والتعاون معها.



اليوم نعيد البحث في جميع المحددات من التعريف إلى القوانين ومعايير الوجود إلى قطاعات العمل، ونجد أنها ثلاث قطاعات أساسية، الأول هو التنمية بأبعادها الخمسة، والثاني هو التماسك المجتمعي والمصالحة وهو قطاع مبني على مسارين أحدهما ثقافي والآخر هو مسار الحوار الوطني، أما القطاع الثالث فهو قطاع المناصرة والمدافعة التي اعتبرناها التعبير الأساسي الذي يميز المجتمع المدني عن غيره.

ولأن فكرة المجتمع المدني الذي هي فكرة إشكالية جدا، حيث كان طارئاً على مجتمعنا السوري وارتبط خلال مسار ظهوره بالعمل السياسي وتماهى معه، لذلك نحتاج اليوم للتنظير له ليستطيع الاستمرار.

واذا حاولنا العودة الى الوراء الى بدايات ظهور المصطلح نجد أن "غرامشي" اعتبر المجتمع المدني مواجهاً للمجتمع السياسي بشكل كامل وحمّله بعداً سياسياً أيضاً، ولاحقا في ثورات أوروبا الشرقية حمل مفهوم الديمقراطية ومسؤوليتها وفي الحالتين كان مرتبطاً بالسياسة، والمجتمع المدني بطبيعة الحال يعمل على السياسات لتعديلها وتغييرها لكن لا يعمل على السياسة كمحاولة للوصول إلى السلطة، وهو منتج رأسمالي من حيث طبيعة العلاقات داخله. ولذا نتساءل هل يسمح شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا بنشوء مجتمع مدني حقيقي أم أنه سيبقى في إطار العمل المجتمعي والإغاثي؟ وما هي القيم الأساسية التي تعرّف هذا المجتمع وتشكّل صيغة للانتماء إليه؟

### +نظرة تاريخية للمفهوم:

طرح مصطلح المجتمع المدني في سوريا لأول مرة في لجان إحياء المجتمع المدني بين 2002 – 2004 وكان هذا المفهوم قد تجدد مع بداية التسعينات مع تفكك الدولة السوفييتية، وطرح حينها ثلاث مفاهيم له (نهاية التاريخ والإنسان الأخير – فوكوياما)، ومفهوم المجتمع المدني بديلاً عن المجتمع الطبقي ومفهوم "صدام الحضارات وصراع الثقافات" لكاتبه صامويل هنتنغتون، وفي بداية القرن العشرين في عام 1921 طرح غرامشي هذا المفهوم في دراساته. لكن المجتمع المدني أقدم من "غرامشي" نفسه، حيث ظهر أول مرة بالكامل في القرن الثامن عشر كصياغة نظرية في بريطانيا.

الثورة الفرنسية طرحت مفهوماً مزدوجاً، هو حقوق المواطن وحقوق الإنسان، وهذا لأن صعود البرجوازية في التاريخ إلى السلطة السياسية عبر الثورة الفرنسية خلق نظام دولة حديث يسمى "صافى سياسياً" أي انه متخلص من الامتيازات الإقطاعية والعائلية



والعسكرية. والمجتمع السياسي يعني مجتمع مدني ودولة برجوازية حديثة طرحت المواطن والإنسان. الإنسان بمصالحه الخاصة أياً كانت، والمواطن هو العامل في الشأن العام أي أنه كائن سياسي ومشارك في السلطة بشكل ما. أما الكائن الخاص أو المدني هو مرتبط بالمصلحة البرجوازية الخاصة.

كتب "هيغل" في بداية القرن التاسع عشر كتاب (أصول فلسفة الحقوق) وخصص فيه فصلاً كاملاً للمجتمع المدني، حيث يقول أن البرجوازية حين وصلت إلى السلطة عبر الثورة الفرنسية والانكليزية مددت مفهوم العائلة وأصبح عبارة عن مقر، فتحول الكائن الأسروي الذي يرتبط مع أقرانه بالدم إلى شخص يرتبط الآخرين عن طريق المصلحة أي النقابة، هذا الامتداد يعني ظهور المجتمع المدني البرجوازي الحديث. وفي الدول العربية حين دخلت الرأسمالية مع الاستعمار كان هناك عائلات وأقطاعيات وما إلى ذلك، وتحت ضغط الاستعمار الحديث تحولت العائلات إلى مجتمع مدني، لذا نضيف لمفهوم "هيغل" أن امتداد مفهوم الأسرة لم يكن امتداداً سلمياً وإنما هو عنيف وتم عبر الاستعمار.

بعد "هيغل" طرح مفهوم المجتمع المدني مرتين لدى "ماركس"، مرة في "المسألة اليهودية" ومرة في "الإيديولوجية الألمانية". ويعرفه على أنه العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، فكل ما هو اجتماعي اقتصادي هو مدني وكل ما له علاقة بكيان الدولة هو سياسي.

مع ظهور الفاشية في إيطاليا واستيلائها على كل مظاهر الحياة العامة وعلى النقابات وتصفيتها كلياً، وسع "غرامشي" مفهوم المجتمع المدني وأدخله إلى سلطة الدولة نفسها، فاعتبر أن الدولة الحديثة هي دولة مربية لديها فلاحين ولديها مدارس حديثة ومستولية على الإعلام وتمتلك كل وسائل الهيمنة فقال "غرامشي" أنه لا سبيل للصراع إلا داخل أجهزة هذه الدولة.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي والنظام الشمولي بدأ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى الحياة، وكان هناك ندوات حوله في التسعينات، لكنه لم يظهر في سوريا بشكل منظم إلا من خلال "لجان إحياء المجتمع المدنى".

ولذلك نستطيع أن نقول تلخيصاً أن "المسافة من الفرد إلى الدولة هي المجتمع المدني"



# افكار ومداخلات حول واقع المجتمع المدنى:

- المجتمع المدني ينبثق عن المجتمع الأهلي، وهو النقابات والأحزاب بشكل أساسي، وفي الدول الديمقر اطية له دور مفصلي وهام جداً، فهو يراقب أجهزة الدولة وفي ذات الوقت يدعمها ويقدم لها مقترحات، في الدول الشمولية لا يوجد كلا المجتمعين وإنما يوجد سيطرة كاملة على المجتمع.
- المأزق الأساسي لدينا هو أن السقف السياسي لا يساعدنا لننشئ مجتمع مدني ولكن يسمح لنا بالتحضر، ورغم القيام بالكثير من العمل المدني والحوارات والنقاشات النظرية لكنها لم تأت بأي نتيجة، ولو كان المناخ السياسي مختلفاً لكنا الآن قد قطعنا شوطاً أكبر بكثير في إنشاء المجتمع المدنى الفاعل.
- الفسحة المعطاة للسوريين حالياً للعمل المدني هي ناتجة فقط عن تناقض المصالح الدولية في سوريا.
- لا يمكن ويستحيل ألا يأخذ المجتمع المدني في سوربا طابعاً سياسياً لأن المشكلة في الأساس سياسية وغير ذلك لا يعدو كونه محاولة للنقاش والتحضر.
- حالة المجتمع المدني تتعدل وتتغير تبعاً لواقع كل مجتمع وكل دولة، وفي تجارب لدول أخرى قد غيرت السلطة استقطابها للقوى السياسية التقليدية ودخل المجتمع المدني كسياسة عليا للدولة تعتمد حكومياً لدعم المجتمعات المحلية، وهنا تحول المجتمع المدني إلى محدد أساسى لحوكمة المجتمع.
- أهم محددات المجتمع المدني الحوكمة وحقوق الإنسان والواجبات وسلطة القانون، وبقدر ما تلتزم الدولة بهذه النقاط تكون لديها الحالة المدنية مرتفعة وفي غيابها نتجه باتجاه التسلط.
- ينشط المجتمع المدني في مراحل الأزمات، وهنا تدعم السلطة مجتمع مدني ما وتدعم الجهات الخارجية مجتمع مدني آخر والجميع لديهم نقطة أساس هي المبادئ المشتركة التي ينادون بها.



- نحتاج إلى جمع الفرقاء في العمل المدني حول مجموعة محددات رئيسية ومبادئ يلحقها إعلان يساهم في خلق حالة ضغط عامة في المجتمع.
- لسنا بصدد بناء كتلة وإنما فرقاء متفقين على مجموعة مبادئ وليسوا على صدام مع السلطة
- لم يصبح المجتمع المدني السوري حالة منظمة بعد، لذا لا يستطيع أن يطالب السلطة بمساحات حقيقية، فهو لم يمتلك بعد وسائل الضغط ولم يوحد مبادئه وقيم عمله على خلاف قطاعاته وتوجهاته.
- التكتم في العمل الحكومي جعله غير معروف للناس بينما العمل المدني كان دائماً معروضاً أمام الجميع وهذا وضع الحكومة أمام معطى الشفافية في العمل وحاولت تطبيقها عبر مواقع التواصل وحصلت بالتالي على بيانات وانتقادات تصويبية مفيدة. من هنا نجد محدد الشفافية بين المحددات الرئيسية للعمل المدنى.
- عند إثبات فاعلية وجدية القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني فإن السلطة ستكون متقبلة له أكثر.
- التشريعات والقوانين الجديدة تتضمن بنود حول إدخال المجتمع المدني في العمل وهذا اعتراف من السلطة بوجوده وبأهمية العمل معه.
- هناك فجوة ثقافية بين ممثلي المجتمع المدني في الداخل والخارج، لأن آليات العمل لديهم متقدمة عنا كثيراً فهم استطاعوا التكتل والتعاون فيما بينهم بشكل أكبر.
- هناك نظرية تدعى نظرية التحسن المستمر، وتقول بأن تراكم الأثر المادي يحدث أثر نوعي، وهي النظرية التي نتبعها كناشطين مدنيين في ظل الظروف الراهنة، حيث نعتمد على العمل المستمر لإحداث اثر.
- لدى النشطاء اليوم فرصة هامة جداً في البلد حيث بدأت الحالة المجتمعية تظهر وتتبلور وبدأ الخروج من المجتمعات الأهلية.
- العمل المدني مهدد بالضياع كلياً إذا لم نسع إلى تثبيت مكتسباتنا وتوضيحها والبناء عليها.



- أصبح هناك تجارب هامة بالعمل المباشر مع الجانب الحكومي وهذا دليل مباشر على إمكانية العمل المشترك والتعاون مع الحكومة. لذلك التشاركية هي مبدأ هام جداً وقيمة أساسية للعمل لأننا نطرح أنفسنا كمسار مدني موازي وداعم لعمل الدولة، وأيضاً مع القطاع الخاص الذي يشكل فرصة كبيرة لاستدامة العمل المدني وتحريره من هواجس التمويل الخارجي.
- المسؤولية المجتمعية محرك للعمل المدنى ومن المهم امتلاك روح المبادرة لدى من يعتبر نفسه جزءاً من هذا المجتمع.
- بناء القدرات ورفع الوعى مسؤولية جوهرية تقع على عاتق المجتمع المدني تجاه كل السوريين.
- إن خلق حالة العمل المدني والانتماء لها هي بحد ذاتها عملية ضاغطة على الدولة كي تعمل على شرعنتها وقوننتها والتعاطي معها بشكل إيجابي ومن ثم الدخول في أدبياتها والتعرف إليها في العمق.
- مهمة المجتمع المدني هي أن يكون مراقباً لعمل الحكومة ليس كجهة وصائية وإنما بلغة تواصل صحيحة تضمن الحفاظ على مكتسباتنا.
- من الطبيعي أن يمتزج العمل المدني بالعمل الوطني فلا يمكن تخيل حركة مجتمع مدني لا تطالب بالجولان مثلاً، لهذا يجب أن تتبع مبادئ هذا العمل للواقع السوري ومتطلباته.
- الأجيال الشابة تتمتع الآن بقدر أكبر بكثير من المرونة من الأجيال السابقة لها نتيجة الظروف التي مر بها كل جيل وأثرها على طباعه وتبدلاته، وهذه المرونة يمكن ان تكون عاملاً مساعداً جداً يجب استثماره في العمل المدنى.
- اهتراء الآليات القديمة للتعامل من قبل السلطة مع منظمات المجتمع المدني ادى إلى تفككها وانتهائها، وهذا بدوره أدى إلى تصاعد أدوار الأحزاب الدينية وحتى الأحزاب السلفية المتشددة. واليوم تدرك السلطات أنها بحاجة للتعاون مع أصحاب المبادرات والجمعيات بآليات مختلفة كي تتجنب ما حصل سابقاً.
- هناك ممانعة لأي حالة استقطاب موازي لاستقطاب الثقب الأسود، لكن باستغلال الفرصة الزمنية الحالية وتبعاً لتغير بنية المجتمع السوري والانهدامات التي تعرضت لها



أثناء الحرب يمكن ردم الفجوات الموجودة والانتباه لخطورة الوضع المعنوي الحالي لدى السوريين والعمل على معالجته.

- كانت الجامعات تعتبر إحدى أكثر المناطق المغلقة في وجه العمل المدني، ولكن مؤخراً في السنوات الأخير وجدنا كثير من المنظمات استطاعت اختراق هذا الحظر والعمل مع الجامعات والشباب الجامعيين وتطبيق أنشطة حتى داخل الجامعة، والجامعات هي المولد الأساسي لطاقة الشباب وبالتالي يمكنها أن تكون المكان الأمثل لتفعيل العمل المدني وتنظيمه وتأطيره لوجود الطاقة البشرية والكفاءات بذات الوقت.
- الطاقة البشرية الثانية التي يجب أن يتوجه لها العمل المدني هي المغتربين، فالرقم الرسمي هو 6,3 مليون لاجئ مسجل في دول العالم، وهناك ما لا يقل عن 3 ملايين منهم في دول أوروبا كانوا عنصر احتكاك مع الحالة المدنية الغربية ويمكن الاستفادة منه، وكثير من المنظمات العاملة في الداخل السوري لديها أعضاء عاملين من الخارج.
- غرفة دعم المجتمع وغرفة الدعم الاستشاري النسوي يعملون على إنتاج محتوى داعم لعمل المبعوث الأممي كي يكون جهة توفيقية بين الطرفين وهو عمل ليس سوري بالمطلق وليس أممي بالمطلق وإنما يعمل المبعوث على جمع نقاط قد تساعده في عملية البحث عن الحلول.
- في جنيف في الاجتماعات الأخيرة لغرفة المجتمع المدني والمجلس الاستشاري النسوي لم يتم التوصل إلى نتائج وإنما يتم الآن العمل على إنتاج ورقة اقتصادية، وكان هناك اتفاق على أنه في حال بدء إعادة الإعمار فالأهم هو ألا تصبح الدولة مديونة ومرتهنة للبنوك.
- كان هناك حديث سابق في أحد اجتماعات جنيف حول تصورات المشاركين عن الدستور وخاصة الشق الاقتصادي، وفيما سبق أيضاً تم تناول مواضيع لها علاقة باللامركزية وبالتعليم.

#### 🚣 التوصيات:



- نحتاج كي تتفتح الطاقات والشباب وروح المبادرة وكي نشعر أننا قادرون على تقديم شيء لهذا البلد إلى نقابات وأحزاب سياسية خارج الجبهة وتنشيط الحياة السياسية والحرص على وصول الكفاءات لمكانات لائقة بها.
  - مستوى العمل المدني يجب أن يكون مستوى اجتماعي اقتصادي خدمي.
- يمكننا الاتفاق مع الحكومة على مبادئ أساسية عامة جداً بحيث نقنعها بإنضاج جهاز الدولة ودساتير الدولة وخدماتها للمساعدة في تحصين المجتمع.
- نحن قادرون على أن ننضج الدولة في سوريا والعراق مثالاً بحيث ننعش الحزب الحديث وبالتالي يتراجع الحزب الديني إلى صفوفه الثقافية الطبيعية، وفي حال تم تقديم الخدمات والحاجات الأساسية للناس مع الحفاظ على كرامة المواطنين وحرياتهم ستكون هذه اللبنة الأولى لمجتمع مدني قادر على الاهتمام بالشأن العام.
  - التشبيك وبناء العلاقات عامل أساسى وحوهري في تشكيل مجتمع مدنى متماسك.
- يجب المطالبة بنشر نتائج عمل غرفة المجتمع المدني وغيرها من الاجتماعات الخارجية ليتمكن الجميع من الاطلاع عليها ومعرفة مقدار تعبيرها عن احتياجات السوريين. وهي وسيلة أساسية من وسائل المناصرة وقامت بإنجاز الكثير من العمل فمن المؤسف ألا يتم نشرها.
- المجتمع المدني في الداخل السوري بحاجة إلى رفع وعي وبناء قدرات وتمكين عالي المستوى ورفع مستوى الثقافة والكفاءة بين أفراده لردم الفجوة الثقافية بينه وبين المجتمع المدني السوري في الخارج.
- علينا سورنة جميع المبادئ التي نتوصل إلى اعتبارها مبادئ العمل المدني وصياغتها بحيث تراعي الوضع السوري.
- العمل على الاستقطاب الموازي بصبر ووعي وبطريقة فعالة تثبت جدارته، ستكون بوابة لوضع قانون جمعيات حديث يفسح المجال للعمل المنظم والمقونن.
- لا يمكن اجتماع المجتمع الدني مع الإيديولوجيا، ويجب تبسيط المصطلحات المستخدمة في التعبير عن هذا المجتمع كي تكون أدبياته قريبة من الناس ومفهومة لهم.



- الهدف الأساسي الذي يسعى له المجتمع المدني هو التغيير، ومع معرفتنا بضيق الأفق السياسي والعام، يستمر هذا المجتمع بسعيه الدائم للعمل على الفرص مهما كانت صغيرة، والعقبة الحالية التي نواجهها هي تعريف هذه الحالة وتوصيفها وتوضيح ماهيتها، المجتمع السوري الآن مصمم على التغيير ولن يتوقف عن البحث عن صيرورة لهذا التغيير لهذا فهو مقدر له الاستمرار والبقاء والتطور، ولتحقيق القدر الأكبر من التغيير نحتاج إلى العمل على الهوية وتثبيتها.

- النخبوية ليست تهمة، والنخب في سوريا لفترات طويلة تم إقصاءها وظلمها، فنحن بحاجة اليوم في سوريا إلى نخب ولكن دون أن تكون منفصلة عن الواقع وهناك مسؤولية كبيرة جداً لخلق مساحات تربط النخب بالشارع.

- نريد إزالة شيطنة كلمة "مدني"، وإعادة تعريفها على أنها إعادة اهتمام المواطن بالشأن العام.